دراسة في الفكر الحركي لحزب الدعوة الإسلامية

حامد العبدالله*

نتج عن الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، وما تلاه من أحداث سياسية، سواء على مستوى المنطقة أو المحيط الدولي، وفي ما يتعلق بالقضية العراقية ومستقبل السلام والأمن في المنطقة، تزايد في الاهتمام بدراسة الحركات العراقية المعارضة. وهذا الاهتمام ازداد اتساعاً مع النهاية التي آلت إليها أزمة الغزو العراقي، وبدء انتفاضة الشعب العراقي في شمال العراق وجنوبه في مارس 1991، وفقدان النظام العراقي للسيطرة على زمام الأمور في خمس عشرة محافظة من محافظات العراق. إذ أن هذه الأحداث برمتها قد طرحت مسألة «مستقبل العراق» على بساط البحث. ومن الطبيعي أن العراق، بما يمثله من تاريخ حضاري موغل في القدم، وإمكانات اقتصادية وبترولية هائلة فضلا عن الموقع الاستراتيجي الحيوي في قلب «بؤرة التوتر» في الشرق الأوسط، قد أصبح مادة دسمة للسياسيين والأكاديميين على وجه سواء. فقد صارت قضية «مستقبل العراق» تمثل النقطة الجوهرية في دائرة اهتمامات هؤلاء السياسيين والأكاديميين، سواء على مستوى الدوائر الرسمية أو مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية والسياسية.

* مدرس بقسم العلوم السياسية – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.

وفي قلب هذه الاهتمامات، وضمن ما يخدم البحث عن «المستقبل العراقي»، كان لا بد من التركيز على دراسة حركات المعارضة العراقية. فمهما كان السيناريو المتصور عن مستقبل الوضع السياسي في العراق، لا يمكن إنكار أن هذه المعارضة هي أحد الأرقام المهمة التي لا يمكن تجاوزها، وأنه لا بد من التعامل معها بشكل أو بآخر، وإن كان ما يثير القلق من واقع المعارضة العراقية هو تشعبها وتوزعها بين اليمين واليسار والوسط، بين الراديكالية والليبرالية، بين القومية والإسلام.

فهناك الأحزاب الكردية الباحثة عن حكم ذاتي. وهناك من يرفع الإسلام كشعار وأطروحة سياسية، في مقابل من يطرح العلمانية أو غيرها من الإيديولوجيات الفكرية والسياسية.

وقد مثلت انتفاضة مارس 1991 نقطة انعطاف أساسية في دائرة الاهتمامات الإقليمية والدولية بحركات المعارضة العراقية، إذ أنها طرحت، وبصورة جدية، إمكانية سقوط النظام العراقي بيد المعارضة العراقية، وما يحدثه هذا من تأثيرات مهمة على حاضر ومستقبل العراق، في وقت يغيب الفهم والاستيعاب الحقيقيين لواقع المعارضة وأطروحاتها الفكرية والسياسية.

ولأن الانتفاضة كانت مركزة في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، فهي أثارت مخاوف من أن تنشأ دولة كردية في الشمال، غير واضحة المعالم، أو دولة شيعية في الجنوب، وما يستتبع ذلك من ممارسة سوريا وتركيا وإيران لنفوذها في هذه المناطق، وهذا سيؤدي إلى حدوث مشاكل لا حصر لها لصانعي السياسة في العالم الغربي. كل هذا أفرز الحاجة إلى ضرورة دراسة حركات المعارضة العراقية، سواء من ناحية البُنى الفكرية أو المواقف السياسية، وذلك من أجل وضع التصورات لكيفية التعامل معها، بناء على هذا الفهم المسبق.

ويمثل «حزب الدعوة الإسلامية» حجر الزاوية في حركات المعارضة العراقية، لأسباب سنتناولها خلال بحثنا هذا، الذي يتبع الضرورة في دراسة الأسس الفكرية والحركية لهذا الحزب. وفي هذا، واجهت الباحث مشكلتان أساسيتان في دراسته عن حزب الدعوة الإسلامية، وهما:

1 – واقع الحكم التعسفي والدكتاتوري الذي مارسته الحكومات العراقية – منذ نهاية الحكم الملكي ومروراً بحكم عبدالكريم قاسم والعارفين عبدالسلام

وعبدالرحمن وحزب البعث – حيث لا وجود للرأي الآخر، فضلا عن الاضطهاد والتعذيب الذي مورس بحق المعارضين السياسيين، ومنهم أعضاء حزب الدعوة والمتعاطفون معه، قد فرض على الحزب تكتيكاً سياسياً تميز بالسرية المطلقة. وهذه السرية فرضت على الحزب التخفي وعدم إظهار القيادات وإبرازها إلى الساحة، بالإضافة إلى الحرص الشديد في عدم نشر أفكار وأطروحات الحزب إلى العلن، مما جعل الحزب مجرد شبح يسمع به الكثيرون دون أن يعرفوا أهدافه وأفكاره. بل أكثر من ذلك، فإن مجرد ذكر اسم الحزب في العلن أو الترويج لأفكاره ونشر أدبياته يعتبر، في عرف النظام الحالي في العراق، جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

تمخض عن هذا الوضع الإرهابي اختفاء العديد من نشرات وأدبيات الحزب، وبخاصة تلك التي كتبت في المراحل الأولى لإنشاء الحزب، بأيدي منظّري وقياديي ومؤسسي الحزب. يزيد المشكلة تعقيداً أن آثارها لا تزال مستمرة إلى وقتنا الحاضر. فالعديد من المعلومات لا يمكن نشرها، لأنها تتعلق بأفراد ما زالوا، هم أو أسرهم، يعيشون داخل العراق، مما قد يعرضهم لانتقام الأجهزة الأمنية.

2 – قلة المعلومات والمصادر المتوفرة بين أيدينا عن «حزب الدعوة». ونعني هنا ما كُتب بأقلام الباحثين والمتابعين عن هذا الحزب. وهذه المشكلة تتفرع إلى قسمين: الأول يتعلق بالمصادر العربية، والآخر يتعلق بالمصادر الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالمصادر العربية فإنه، وإلى حد قريب – ونتكلم هنا عن فترة ما قبل أغسطس 1990 – كانت الكتابة عن «حزب الدعوة» تعتبر ضرباً من المستحيل، نظراً للعلاقة القوية التي كانت تربط النظام العراقي بالأنظمة العربية، وهي علاقات أوجدت اعتبارات تعرض الكاتب عن الحزب للمساءلة القانونية والسياسية. وبالتالي، فإن الكتابة عن حركات المعارضة العراقية آنذاك كانت تعتبر مجازفة غير مأمونة العواقب. زد على ذلك، أن الباحث في مثل هذه المواضيع كان لا يأمن ملاحقة أجهزة الأمن العراقية التي طالت أيديها الكثير من المعارضين العراقيين والعرب، ما نتج عنه في النهاية ندرة، إن لم نقل فقدان، المصادر العربية التي تتناول تاريخ أو أفكار «حزب الدعوة».

وإذا كانت هناك من مصادر، فإنها لا تعدو كتابات صنعت بلهجة غير موضوعية، لا يعدم أصحابها أن يكونوا جزءاً من الحملة العراقية النظامية ضد «حزب الدعوة» وأفكاره. وهذه بالطبع مصادر غير أمينة، ولا تمثل شيئاً من الأهمية.

القسم الآخر من المشكلة، هو ما يتعلق بالمصادر المكتوبة باللغات الأجنبية وبخاصة الإنكليزية منها. وطبيعة المشكلة هنا تنبع من القضية الأساسية، وهي غياب المعلومات والنشرات الحزبية، نفسها، التي يمكن أن ينقل عنها هؤلاء الكتّاب الأجانب، فضلاً عن غياب الاهتمام الغربي بدراسة الفكر السياسي والحركي لحزب الدعوة، إلى وقت قريب.

وقد حاولت شخصياً أن أتغلب على المشكلتين آنفتي الذكر، عن طريق الرجوع إلى ما توفر من دراسات وأبحاث كتبت بأيدي بعض أعضاء الحزب أنفسهم، خصوصاً منهم مؤسسي ومنظّري الحزب، فضلاً عما كتبه عدد من المراقبين لشؤون الحزب، حول تاريخه وأفكاره.

ولي هنا أن أذكر أن الاعتماد الأساسي كان على كتاب من أربعة أجزاء بعنوان «ثقافة الدعوة الإسلامية» (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989) وهو من منشورات «حزب الدعوة الإسلامية». وأهمية هذا الكتاب تنبع من أنه المصدر الأصيل الوحيد لدراسة الأسس الفكرية لحزب الدعوة. فهو يحتوي على العديد من النشرات السرية القديمة والحديثة، التي أصدرها الحزب منذ نشأته، فضلاً عن العديد من المعلومات المهمة التي تفيدالباحث في رصد تطور الحزب، فكرياً وسياسياً، منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر.

وتم الرجوع أيضاً إلى مصدر أصيل آخر وهو كتيب بعنوان «برنامجنا: البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية» (حزب الدعوة الإسلامية 1992) وقد نشر عام 1992. ويعتبر مصدراً أساسياً للتعرف إلى رؤية الحزب الفكرية وبرامجه، في العديد من المجالات والقضايا، ومنها ما يتعلق بالدولة والاقتصاد والتربية والجيش والتعليم... إلخ. وهو باختصار «مشروع دستور» للدولة التي يطمح الحزب إلى إنشائها أو المشاركة فيها.

هناك أيضا ما كتبه علي المؤمن في كتابه «سنوات الجمر – مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957-1986» (المؤمن 1993) والذي تناول في جزء كبير منه «حزب الدعوة الإسلامية» بالدراسة والتحليل، معتمداً على العديد من المصادر الأصلية.

وتأتي أهمية دراسة الأطروحات الفكرية لحزب الدعوة الإسلامية من عدة أمور، منها أنه من أقدم الفصائل الإسلامية المعارضة، فضلاً عن تكامل أطروحاته السياسية ووضوحها. زد على ذلك اعتباره أحد أهم حركات المعارضة العراقية ومن أكثرها تأثيراً داخل الساحة العراقية. (Dekmejian 1985, 135).

تاريخ النشأة

يمكن القول أن نشأة الحزب تعود إلى يوم من أيام شهر ربيع الأول 1377هـ الموافق أكتوبر 1957. (Helms 1984, 29; Willey 1992, 32). وبعضهم يذهب قليلاً أبعد من ذلك، فيعتبر عام 1958 بداية انطلاقة الحزب. (Willey 1992, 32). ويمكن أن نجمع بين الرأيين بالقول أنه يبدو أن بداية التفكير في إنشاء حزب سياسي إسلامي كانت في عام 1957، عندما تم تبادل الآراء بين مجموعة من المهتمين بالعمل الإسلامي، وتدارس فوائد إنشاء حزب إسلامي ومشروعيته. وقد استمرت هذه المرحلة شهوراً إلى أن استقر القرار على إنشاء الحزب وتسميته بالاسم المعروف به «الدعوة الإسلامية»، ووضع بعض التصورات الأولية عن أهدافه وبرامجه وطريقة العمل[1].

ونحن هنا نختلف مع ما ذكره حنا بطاطو حول تاريخ النشأة، الذي أرجعه إلى نهاية الستينات (Batatu 1981) ونختلف مع رأي عبدالله النفيسي الذي اعتبر عام 1977 هو تاريخ نشأة الحزب (النفيسي 1995، 9) فمن الأدلة التي تبرهن على صحة ما ذكرناه حول تاريخ النشأة أن العديد من المصادر داخل حزب الدعوة أشارت إلى عام 1957 أو 1958، كانطلاقة لعمل الحزب، ومنها جريدة «الجهاد» الناطقة بلسان الحزب[2] وكتاب العمل الحزبي في العراق بقلم حسن شبر، أحد مؤسسي الحزب (شبر 1989).

ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً، أن عدداً من النشرات والأدبيات التي أصدرها الحزب، والتي جُمعت في كتاب «ثقافة الدعوة الإسلامية»، يعود إلى بداية الستينات (حزب الدعوة الإسلامية 1981-1989، جـ2، 442). وإلى مثل هذا الرأي ذهب مجموعة من الباحثين الأجانب (Helms 1984; Dekmejian 1985; Willey 1985).

---

(1) جريدة الجهاد 1986/11/24.

(2) جريدة الجهاد 1986/11/24.

أما عن تسمية الحزب بهذا الاسم «الدعوة الإسلامية» فيظهر أن ذلك كان اقتراحاً من السيد محمد باقر الصدر الذي قال:

«إن اسم الدعوة الإسلامية هو الاسم الطبيعي لعملنا والتعبير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام. ولا مانع في أن نعبر عن أنفسنا بالحزب والحركة والتنظيم. فنحن حزب الله وأنصار الله وأنصار الإسلام، ونحن حركة في المجتمع وتنظيم في العمل. وفي كل الحالات نحن دعوة إلى الإسلام، وعملنا دعوة إلى الإسلام، وسبب اختيارنا له يعود إلى مشروعيته أولاً وفائدته ثانيا» (المؤمن 1993).

ظروف النشأة

كما يبدو من تاريخ النشأة فإن التفكير في إنشاء الحزب قد تم قبل انهيار النظام الملكي في العراق بفترة قليلة، ولكن الشرارة التي أطلقت العمل إلى الوجود، هي قيام النظام الجمهوري الجديد برئاسة عبدالكريم قاسم بالسماح للأحزاب اللاإسلامية، ومنها الحزب الشيوعي، بأن تمارس نشاطها داخل المجتمع العراقي بكل حرية. وقد نتج عن ذلك انتشار موجات الإلحاد والأفكار الوضعية، فكان لا بد من مواجهة هذا الوضع بطريقة ما.

وقد استقر رأي مجموعة من المثقفين الإسلاميين ورجال الدين على أن مناهضة هذا الوضع تكون عبر إنشاء تنظيم إسلامي، من أجل دحض الأفكار اللاإسلامية الإلحادية، وطرح الفكر الإسلامي في الساحة العراقية.. وأخيراً تأسيس الحكومة الإسلامية (مشكور 1993). وقد ضمت الهيئة المؤسسة أشخاصاً منهم السيد محمد باقر الصدر وطالب الرفاعي وحسن شبر، وآخرون (Aziz 1993). ويبدو أن قيام الحزب الشيوعي بنشاط فكري وسياسي واسع، داخل المجتمع العراقي، كان مجرد السبب وراء التعجيل بظهور الحزب، وإلا فإن فكرة التنظيم كانت تراود أذهان المؤسسين بفترة قبل ذلك.

ومن مراجعة الكتابات الحزبية الأولى يظهر للعيان تأثير السيد محمد باقر الصدر في وضع الأسس الفكرية للحزب في تلك المرحلة. كما تظهر أسماء شخصيات أخرى كان لها دور كبير في رسم خطوط العمل ووضع الأهداف والبرامج، منها عبدالصاحب دخيل والشيخ عارف البصري، وهم الذين أعدمهم النظام العراقي خلال السبعينات (مشكور 1993، 33).

ومن تتبع مراحل النشأة الأولى، فإنه يظهر أن بعض الإشكالات قد أخذت تثار من هنا وهناك حول فائدة العمل التنظيمي الحزبي ومشروعيته، في مقابل الوسائل التقليدية للدعوة إلى الإسلام، مثل المساجد وحلقات الدرس وغيرها. وهي الوسائل التي كانت تعشش في الذهنية التقليدية في المجتمع النجفي (نسبة إلى مدينة النجف الأشرف في العراق) حيث نشأت الدعوة، وحيث الأولوية في العمل الإسلامي لرجال الدين وحلقاتهم التدريسية في الحوزة العلمية في مدينة النجف. وهذا ما دعا مؤسسي الحزب إلى وضع النقاط على الحروف، في ما يتعلق بهذه الإشكاليات. ففيما يتصل بمشروعية العمل التنظيمي، أوضح الحزب أن الدعوة إلى الإسلام لم يعين لها أسلوب محدد في التبليغ والتغيير، ولذا، فقد جاز، شرعاً، اختيار أية طريقة مفيدة ومؤثرة في نشر مفاهيم وأحكام الإسلام ما دامت هذه الطريقة لا تتضمن محرماً شرعياً. كذلك فإن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يمكن أداؤه بصورة أفضل عن طريق تشكيل جهاز موحد منظم.. وأخيراً فإن التجربة برهنت على أن العمل التنظيمي هو الأسلوب الناجح في تغيير المجتمع، باتجاه الخير أو الشر (حزب الدعوة الإسلامية 1981 – 1989، جـ 1، 13 - 14).

والظاهر أن التفكير بإنشاء حزب إسلامي جاء بفعل الحاجة إلى وجود جهاز منظم، يكون قادراً على مجابهة الأحزاب اللاإسلامية، خصوصاً الحزب الشيوعي، في تلك الفترة، ولم يكن بامكان أوساط الحوزة العلمية في النجف، والأساليب التقليدية، الوقوف لوحدها في وجه ما كان يقوم به الحزب الشيوعي من أعمال وجهود. وبهذه الطريقة استطاع حزب الدعوة أن يكسب جزءاً كبيراً من شريحة علماء الدين الذين كانوا منخرطين في الدروس الدينية في مدينة النجف. (Willey 1992).

ويمكن هنا إيراد مجموعة من الملاحظات على ما ذكرناه من وقائع:

1 – أن ظروف النشأة لم تكن سهلة، بل أنها واجهت العديد من الصعاب، أغلبها ناشىء من الطبيعة المحافظة والتقليدية لرجال الدين المهيمنين على شؤون الحوزة العلمية في النجف الأشرف، الرافضين للإصلاحات الجوهرية في أسلوب العمل الفكري والحركي لنشر الفكر الإسلامي.

2 – إن الأسلوب الحزبي أمر لم تتعوده الأوساط الدينية في بيئة النجف المحافظة، مما استدعى تهيئة الظروف واتباع أسلوب العمل السري، والعمل خلف واجهات دينية معتادة، كالاحتفالات الدينية وحلقات الدروس والوعظ.

3 – أن قياديي الحزب في غالبيتهم هم من المثقفين والجامعيين، ممن لم يندمجوا في الدروس الدينية. أما مجموعة القياديين من رجال الدين، وخصوصا السيد محمد باقر الصدر والشيخ عارف البصري، فقد كانا صغيري السن نسبياً مقارنة بالمراجع الآخرين. إلا أنهما كانا من المطلعين على الفكر التنظيمي الحديث، ما سمح لهما بالخروج عن الذهنية التقليدية وتبني وسائل حديثة لنشر الأفكار الإسلامية. وهذا جعلهما عرضة لسهام النقد من قبل الأوساط الدينية التقليدية.

لمحة مختصرة عن التطور التاريخي للحزب

كان الدور الأساسي الذي لعبه الحزب أثناء عهد الرئيس عبدالكريم قاسم هو تعبئة الجماهير ضد المد الماركسي، والتيارات العلمانية الأخرى، وذلك عن طريق إصدار الكتب والمجلات وإقامة الاحتفالات والندوات. وكان الحزب يقوم بهذا الدور من وراء مجموعة من الواجهات الدينية، في إطار برامج الحوزة العلمية والمرجعية الدينية. وفي عهد العارفين، عبدالسلام وعبدالرحمن، فإن الدعوة لعبت دوراً في الساحة الفكرية والسياسية داخل العراق من خلال تأسيس «جماعة العلماء في بغداد والكاظمية» التي كانت لها أدوار ثقافية وفكرية وسياسية، وضمت العديد من العلماء. وتميز عهد عبدالرحمن عارف، على وجه الخصوص، ببروز دور «حزب الدعوة» في العديد من المواقف، منها على سبيل المثال: الموقف من نكسة حزيران 1967 وتأسيس وفد مشترك مع «حزب التحرير» وجماعة الاخوان المسلمين لزيارة عدد من البلدان الإسلامية من أجل شرح أبعاد القضية الإسلامية الفلسطينية، ودراسة إجراءات مجابهة الخطر الصهيوني.

أما المرحلة المهمة والخطيرة في مسيرة الحزب، فهي فترة ما بعد قيام النظام البعثي في العراق في حزيران (يونيو) 1968. ويمكن تسمية هذه الفترة بمرحلة المواجهة بين الحزب والنظام. فقد قام النظام بالتضييق على النشاطات الإسلامية وتقييدها، من أجل منع الحركة الإسلامية من استغلالها، واتبع سياسة المحاصرة والتضييق الاقتصادي والوظيفي على الناشطين إسلامياً. ونظرا لما كانت تمثله القرى والأرياف من تربة خصبة لأبناء الحركة الإسلامية، فقد اتجه الحزب إلى إشاعة أجواء الفساد فيها، وإنشاء مراكز لاستقطاب الشباب من الجنسين تحت مسميات «الطلائع» و«الفتوة».

وبدءاً من عام 1971، بدأت التصفية الجسدية بحق بعض قيادات الحزب، فكان أن أعدم عبدالصاحب دخيل في عام 1971، وأعدم خمسة من قادة الحزب عام 1975. وخلال الأعوام اللاحقة تمت تصفية العديد من المتعاطفين مع حزب الدعوة وأفكاره، وتمت عدة محاولات لاعتقال السيد محمد باقر الصدر والتضييق عليه. وفي أيلول (سبتمبر) 1979 تم اعتقال وإعدام مجموعة من كوادر «حزب الدعوة». ولكي تعطي السلطة المبرر القانوني لهذه الأعمال، أصدر مجلس قيادة الثورة في 31 مارس 1980 قراراً يقضي بإعدام منتسبي حزب الدعوة والعاملين لتحقيق أهدافه، تحت مختلف الواجهات والمسميات، وبأثر رجعي. واستنادا إلى القانون، تم إعدام السيد محمد باقر الصدر وأخته آمنة الصدر في إبريل 1980، ما شكل ضربة قوية لـ «حزب الدعوة»، اتبعها النظام بحملة اعتقالات وإعدامات كبيرة في صفوف كوادر الحزب، ما حمل الكثيرين منهم إلى الهجرة، ونقل قيادة الحزب إلى خارج العراق.

وفي الوقت الحاضر، فإن قيادة الحزب تنطلق من إيران، وله أفرع خارجها. وضمن خريطة العمل السياسي للمعارضة العراقية، فإن للحزب تمثيلاً داخل «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، ويمارس أنشطته الفكرية والسياسية والجهادية من وراء مجموعة من الواجهات، داخل وخارج إيران، وقد تبنى بعض عمليات المعارضة العسكرية ضد النظام. وتبقى نقطة أخيرة تعاد هنا، وهي أنه صحيح أن مرحلة المواجهة قد أضعفت الحزب كثيراً، إلا أنه ما زال يعتمد في قوته على رصيده التاريخي والجهادي، فضلا عن أعداد كبيرة من المنتمين إليه والمتعاطفين معه. (Benjio 1985).

أهداف الحزب

يمكن تقسيم أهداف حزب الدعوة الإسلامية إلى قسمين: أهداف مرحلية، وأهداف نهائية غائية.

وفي واقع الأمر فإنه يصعب وضع خطوط دقيقة فاصلة بين هذين النوعين من الأهداف. فالأهداف المرحلية ستؤدي بالنهاية إلى تحقيق الأهداف النهائية، نظراً لتشابك وتداخل الأهداف. ولكن يبقى، بالرغم من ذلك، العامل الزمني الذي له الدور الأكبر في وضع الفارق بين هذه الأهداف. فبعض هذه الأهداف يحتاج تحقيقها إلى مدى زمني قصير، أما الأهداف النهائية فإنها تحتاج إلى وقت أطول.

ومن مراجعة ما نشر في «ثقافة الدعوة الإسلامية» بأجزائها الأربعة، يمكن القول أن **الأهداف المرحلية** هي: (1) القيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر، من أجل إزالة مظاهر الفساد بكل أنواعه. (2) بث الوعي الإسلامي وتعميق الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع. (3) تربية الأمة تربية إيجابية، وزيادة طاقاتها من النواحي الفكرية والروحية. (4) إزالة ما ترسخ من تقاليد وأفكار غربية داخل المجتمع، واستبدالها بالأفكار والمفاهيم الإسلامية. (5) تعميق الوعي الحركي التنظيمي بين أفراد المجتمع، خصوصاً الملتزمين منهم (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ1، 21، جـ2، 32، جـ3، 5).

أما الأهداف النهائية فهي: 1 – تحقيق المجتمع الإسلامي وتغيير علاقات الأفراد التشريعية والعرفية.

2 – القيام بواجب دعوة العالم إلى الإسلام من باب الرسالة العالمية التي أخذها الإسلام على عاتقه (Aziz 1983; Helms 1984).

وإذا كانت لنا من ملاحظة على هذه الأهداف، فهي أنها عامة غير محددة، قد تحمل العديد من المعاني والكثير من التفسيرات. فكيف يمكن تحقيق هذه الأهداف، وما هي الوسائل المتبعة، وما هو مفهوم دعوة العالم إلى الإسلام؟ هل يكون ذلك عن طريق إيصال المفاهيم الإسلامية إليهم أو إبطال ما يحملونه من عقائد ومفاهيم؟!.. إن هذه الأهداف لا تخرج عما رسمته أغلب الحركات الإسلامية لنفسها، من دون أن تحدد وسائل عملية واضحة لتحقيقها.

ويقع واجب تحقيق هذه الأهداف على كاهل نخبة مؤمنة بأهداف وأفكار الحزب، وعلى استعداد للتضحية بكل شيء من أجل ذلك. ولكي يتحقق بناء هذه النخبة، وضع الحزب الخطوط العامة للثقافة الحزبية التي يحتاجها كل عضو. وروعي في المنهج الثقافي أن يتحاشى أخطاء الحركات الإسلامية الأخرى، بخاصة منها الأخوان المسلمين و«حزب التحرير». فقد ربط «حزب الدعوة» العلم بالعمل والقول بالفعل. فالذي يحدد الثقافة اللازمة هو عمل الدعوة. فما دام عمل الدعوة هو بناء الكتلة القيادية ونشر الوعي الإسلامي في الأمة، فلا بد من تحديد الثقافة اللازمة لتحقيق ذلك. أما الثقافة من أجل الثقافة أو زيادة الوعي السياسي، فأمر مرفوض لدى الدعوة. والاهتمام بنشر الثقافة على حساب الجوانب الأخرى، أمر يرفضه الحزب ويرى أنه لا يحقق الهدف المطلوب.

بناء على ذلك، فقد حددت الدعوة لثقافتها الحزبية حداً أدنى من المستوى، ينبغي توفره في كل الأعضاء، ومستوى عالٍ لا بد منه في عدد من الأعضاء، واختصاصات غير ثقافية لازمة لعمل الدعوة. فالحد الأدنى من الثقافة الحزبية للداعية كالآتي:

1 – المداومة على قراءة القرآن الكريم، وحفظ ما يمكن من آياته.

2 – إطلاع مجمل على العقائد الإسلامية.

3 – إطلاع مجمل على سيرة الرسول (ﷺ) وكبار الصحابة وأئمة المسلمين وتاريخ الإسلام.

4 – معرفة بعض الأحكام الشرعية التي يحتاجها الداعية.

5 – استيعاب مواد الدعوة في الفكر العام والتنظيمي والسياسي والإيماني.

أما المستويات العالية من الثقافة الحزبية التي وضعها الحزب لخلق قيادات حزبية واعية، فإنها تنقسم إلى عدة أقسام:

المستوى الأول: مرحلة التفهم والتلقي الحسن.

المستوى الثاني: مستوى حسن الاختيار والعطاء.

المستوى الثالث: مستوى الأصالة الفكرية والإبداع.

وهناك ما يسمى بالاختصاصات، وهي أن يكون الداعية متخصصاً في أحد المجالات الفكرية، كالتاريخ والعقائد والفقه والسياسة والتربية، أو الاختصاصات الأخرى غير الثقافية، كالتخصصات الفنية والإدارية والاجتماعية والعلمية.

أقسام الثقافة الفكرية للدعوة تنقسم إلى أربعة أقسام هي: (1) الفكر العام، وهو الفكر الذي يوضح معالم الإسلام والمجتمع. (2) الفكر التنظيمي، وهو الفكر الذي يوضح الجانب العملي للدعوة. (3) الفكر السياسي، وهو الذي يوضح جانب الأحداث في العالمين الإسلامي والدولي. (4) الفكر الإيماني، المتعلق بتحسين سلوك الداعية.

أما المصادر التي يستقي منها الحزب ثقافته، فيلاحظ أنها تستند، أولاً، على القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو أمر طبيعي ينسجم مع واقع تبني الحزب للإسلام كمنهج فكري وعملي. ويأتي بعدها نتاج المسلمين ونتاج العلوم الأخرى، وتجربة الدعوة، والاعتبار بتجارب الأمم والمجتمعات والأحزاب (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ1، 21 - 27).

ومن استعراض ما قيل عن الثقافة الحزبية، يتضح أن الدعوة أرادت أن تتغلب على النقص الذي عانته «حركة الاخوان المسلمين»، بالتركيز على الجانب الروحي أكثر من الجانب السياسي. كما أرادت أن تتفادى التركيز وحيد الجانب على الثقافة والفكر، كما هو حاصل مع «حزب التحرير». لذا فقد أولت الدعوة الجانبين الكثير من الاهتمام فركزت على بناء الفرد روحياً وفكرياً وفقهياً وسياسياً.

المرحلية في عمل الدعوة

من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها الدعوة لنفسها، تبنت المرحلية في العمل. وقد قسمت مسيرتها إلى أربع مراحل أساسية، لكل واحدة منها خصوصياتها ومستلزماتها وأهدافها. وتقسيم العمل إلى مراحل هو الذي حدا ببعضهم إلى القول بتأثر حزب الدعوة ببعض أفكار ومنهجية «حزب التحرير» (مشكور 1993). ومهما كان هذا القول صحيحاً أو خاطئاً، فإن الحزب، ومنذ نشأته، رسم لنفسه هذه المراحل ودلل بأدلة شرعية وعقلية على صحتها.

وهذه المراحل هي: (1) المرحلة التغييرية أو المرحلة الفكرية ومرحلة البناء والتكوين. (2) المرحلة السياسية. (3) مرحلة استلام السلطة وقيادة الأمة. (4) مرحلة تطبيق أحكام الإسلام (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 3، 221).

وقبل أن نتكلم عن خصوصيات كل مرحلة – لا بد من استعراض الأسس الشرعية والعقلية التي استند إليها مؤسسو الحزب ومنظروه لتبني المرحلية في العمل. فقد أُستدل ببعض آيات القرآن الكريم للتدليل على أهمية العمل المرحلي:

﴿ولقد خلقنا السموات والأرض في ستة أيام. وما مسّنا من لُغُوبٌ﴾ (الذاريات/٣٨). ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين. ثم جعلناه نطفة في قرار مكين. ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ (المؤمنون/ ١٢-١٤).

كما تمت الاستفادة من سيرة الرسول (ﷺ). فقد بين الحزب أن رسول الله (ﷺ) صرح بدعوته المباركة على ثلاث مراحل، هي: المرحلة السرية وبناء الكتلة الطليعية ثم مرحلة التبليغ العام، وأخيراً مرحلة تأسيس الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ونشر الإسلام. ومن ناحية عقلية، فإن العمل التغييري الهادف لا يمكن

تحقيقه وتطبيقه بين الناس، من غير إتباع خطوات في العمل يتلو بعضها بعضاً. لذا فقد اعتبرت الدعوة العمل المرحلي قانوناً وسنة كونية واجتماعية (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 3، 221).

ولم تكن هذه، فقط، هي الأسس التي على أساسها جرى تبني المرحلية في العمل. بل هناك مجموعة عوامل موضوعية أوجبت ذلك. وهذه العوامل، كما حددها الحزب، هي:

1 – الطبيعة الخاصة للإسلام، الرافضة للوصولية الميكيافيلية، والمعتمدة على الاقناع، تتطلب مرحلة زمنية يستغرقها اقتناع الناس بتبني الإسلام وتحمل مسؤوليات الدعوة.

2 – الطبيعة الخاصة للوضع المعاصر، من حيث العقبات التي وضعها المستعمرون وعملاؤهم في صفوف الأمة، ولا يمكن تخطي هذه العقبات إلا بالعمل الدائب اليقظ والتخطيط المرحلي.

3 – الاستهداء بتجربة الرسول (ﷺ) والأئمة في العمل المرحلي والتنظيم، ومواجهة الصعوبات والعقوبات.

4 – الاستفادة من تجارب الحركات الإسلامية المعاصرة في مجالي النظرية والتطبيق.

وفي هذه النقطة بالذات، ركز «حزب الدعوة» على انتقاد تفاصيل العمل المرحلي الذي وضعته «حركة الاخوان المسلمين»، وبخاصة في ما يتعلق بتقديم مرحلة التعريف على مرحلة التكوين. وكذلك «حزب التحرير» في تقديره الخاطىء لمرحلتي التكوين والتفاعل مع الأمة، وعمله لاستلام الحكم عن طريق الانقلاب العسكري، من دون استكمال مستلزمات المرحلتين السابقتين. ومهما قيل في هذا الشأن، فإنه يبدو أن «حزب الدعوة»، وإن كان قد بدل وغيّر من أسماء وترتيب المراحل، إلا أنه وقع في شرنقة العمل المرحلي ولم يستطع أن يتجاوزها أو أن يرسم لنفسه خطاً فكرياً آخر في عملية التغيير، تختلف عما وضعه الإخوان المسلمون أو حزب التحرير.

أما ما يتعلق بخصوصيات كل مرحلة، فإن الطابع العام للمرحلة الأولى من مراحل عمل الدعوة (مرحلة التغيير) هو التغيير الفكري والتركيز على نشر الوعي التغييري في أوساط الأمة، وتكوين الكتلة المغيّرة. والهدف النهائي لهذه المرحلة

هو إنشاء كتلة من المجاهدين تتمكن، من الناحيتين الكمية والكيفية، من مباشرة عمل الدعوة بشكل علني وعام. وبذلك تتكون في الأمة جماعات توجه الجماهير نحو تأييد الدعوة ومناصرتها وكسب تعاطفها.

وتتميز هذه المرحلة بالسرية التامة. والمقصود هنا سرية تنظيم الدعوة والأعضاء والخطط والاجتماعات والتحركات التنظيمية. أما الأفكار والأهداف، فهي ليست سرية ولا داعي للتكتم عليها (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 176).

المرحلة الثانية (السياسية): يبرز فيها الكفاح السياسي على جميع أعمال المرحلة وذلك: (أ) بكشف النظام العميل وتبعيته للمستعمر وفضح سياسته الخارجية والداخلية. (ب) بيان الأفكار الإسلامية بصورة مكثفة، لإقامة النظام الإسلامي بديلا من النظام الكافر. (جـ) تحريك الأمة سياسيا وعلى أوسع نطاق، من أجل تحويل المتعاطفين إلى مشاركين، والبعيدين إلى متعاطفين.

ويتم الانتقال إلى هذه المرحلة إذا توفرت عدة أمور، منها ما يتعلق بالإمكانات الحزبية، ومنها ما يتعلق بمستوى علاقة الدعوة بالأمة، والاستعداد للتضحية بكل شيء في سبيل هذا الصراع.. وأخيراً ما يتعلق بالظرف السياسي المؤاتي للانتقال. فإذا حدثت هذه الأمور مجتمعة تتم عملية الانتقال إلى هذه المرحلة من العمل (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 224 - 234).

المرحلة الثالثة، (مرحلة استلام السلطة وقيادة الأمة)، يتم فيها بناء الدولة، والمجتمع عموماً، بعد الانتهاء من عملية الصراع مع السلطة وإقامة النظام الإسلامي في أحد الأقاليم التي أنهى فيها الحزب المرحلة السياسية. وستقوم الدعوة في هذه المرحلة بالتحرك والاتصالات الإسلامية الواسعة، والتعاون مع الأحزاب الإسلامية الأخرى، وتأمين أهل الكتاب على حياتهم وممتلكاتهم، وتقوية الصلات بين أبناء الأمة، ونشر الفكر الإسلامي على أوسع نطاق (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 175 - 191).

أما المرحلة الأخيرة، فهي مرحلة تطبيق أحكام الإسلام، ومعها تتحقق الأهداف النهائية التي حددتها الدعوة لمسيرتها، وهي تطبيق التشريعات الإسلامية ومراقبة عملية تنفيذها ودعوة الآخرين إلى تحكيم الإسلام في جميع أمور الحياة، وإيجاد السبل لانطلاق الإنسان المسلم لنشر راية الإسلام في الأرض، وانطلاق

المسلمين من القيود التي تعيقهم عن التحرك، والجهاد في بناء دولة الإسلام وإعادة المسلمين ودولتهم إلى مركز القيادة على هذه الأرض (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 224).

شكل نظام الحكم والدولة الإسلامية

تبنى الحزب في بداية نشأته أسلوب الشورى كوسيلة لإقامة الحكومة الإسلامية، وقد كتب السيد محمد باقر الصدر حول هذا الموضوع في إحدى النشرات التي صدرت عن الحزب عام 1381هـ - 1961م ما يلي:

> «من الواضح أن مسألة شكل الحكم في الوقت الحاضر لم تعالج في نص خاص على مذهبي الشيعة والسنة معاً. وبكلمة أخرى، أن الشورى في عصر الغيبة شكل جائز من الحكم، فيصح للأمة إقامة حكومة تمارس صلاحياتها في تطبيق الأحكام الشرعية ووضع وتنفيذ التعاليم المستمدة منها. وتختار لتلك الحكومة الشكل والحدود التي تكون أكثر اتفاقاً مع مصلحة الإسلام ومصلحة الأمة. وعلى هذا الأساس، فإن أي شكل شورى من الحكم يعتبر شكلاً صحيحاً ما دام ضمن الحدود الشرعية» (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 224).

ولكي يتم تنفيذ أسلوب الشورى في اختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم، فقد وضعت الدعوة، على لسان السيد الصدر، مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب أن تراعى وهي: (1) أن يكون اختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم ضمن الحدود الشرعية الإسلامية. (2) أن يراعى في ذلك مصلحة الإسلام باعتباره دعوة عالمية. (3) أن يتفق ذلك مع مصلحة المسلمين بوصفها أمة لها جانبها الرسالي والمادي (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 144).

ومع قيام نظام الحكم الإسلامي في إيران وبروز نظرية ولاية الفقيه، التي طرحها آية الله الخميني، وإنسجاماً مع تعديل السيد الصدر لنظريته سابقة الذكر إلى نظرية أخرى، تجمع بين ولاية الفقيه والشورى. فإن حزب الدعوة تبنى نظرية ولاية الفقيه بالصورة التي طرحها آية الله الخميني، مع محاولة التقريب قدر المستطاع بينهما وبين أطروحة الشورى (الصدر 1990، 19 - 23).

ويبدو أنه حصل أخيراً تراجع عن هذا الرأي. فقد أعادت أدبيات الحزب التركيز على الشورى والانتخاب الحر المباشر، واعتبر حجر الزاوية في بناء النظام السياسي المطلوب إنشاؤه (المؤمن 1993، 381 - 382). وقد يكون سبب هذا التغيير هو محاولة الحزب كسب أفراد الشعب العراقي، بكافة طوائفهم ومذاهبهم، والابتعاد عن الحساسية المذهبية والسياسية التي يمكن أن تثيرها أطروحة ولاية الفقيه.

والدولة في مفهوم الحزب عبارة عن دولة فكرية، ترتكز في وحدتها السياسية على وحدة فكرية معينة هي رسالة الإسلام، التي لا تعترف لنفسها بأية حدود إلا حدود ذلك الفكر، وبذلك تصبح قابلة للتطبيق في أوسع مدى إنساني ممكن (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 49).

وبهذا التصور، فإن وظائف الدولة الإسلامية هي: (1) بيان الأحكام والقوانين التي جاءت بها الشريعة الإسلامية. (2) وضع التفاصيل القانونية التي تطبق فيها أحكام الشريعة على ضوء الظروف بحيث يتكون من مجموع هذه التعاليم النظام السائد لفترة معينة. (3) تطبيق أحكام الشريعة، الدستور، والتعاليم المستنبطة منها على الأمة. (4) الفصل في الخصومات بين الأفراد فيما بينهم – أو بينهم وبين الحاكم على ضوء الأحكام والتعاليم الإسلامية (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 140).

الفكر الإسلامي والفكر التغييري

ناقشت الدعوة في إحدى نشراتها، التي صدرت عام 1958 بقلم السيد محمد باقر الصدر، مسألة منهج العمل: هل هو الأسلوب الإصلاحي الذي يستهدف إصلاح جانب معين من جوانب الواقع القائم، مع ترك الجوانب الأخرى كما هي؟ أم هو الأسلوب التغييري الذي يريد تغيير الواقع تغييراً جذرياً، وإقامة المجتمع على أسس جديدة؟ في حقيقة الواقع، إن مثل هذا التساؤل طرح نفسه على مسيرة الحركات الإسلامية منذ العشرينات، مع قيام حركة الاخوان المسلمين، وحتى وقتنا الحاضر. فبعضها يرى في العمل الإصلاحي كفاية، وبعضها الآخر لا يرى بديلاً للتغيير الشامل الجذري.

من جانبه، تبنى «حزب الدعوة» الأسلوب الثاني التغييري، معتبراً أن الظروف التي يعيشها الإسلام والمسلمون، هي التي حتمت ذلك. فما دام الإسلام قد استبدل بغيره من الأيديولوجيات الفكرية اللاإسلامية، كالاشتراكية والرأسمالية،

وما دام قد أقصي من الساحة الاجتماعية والفكرية والسياسية، فإن العمل التغييري هو الأسلوب الفاعل من أجل استبدال القواعد اللاإسلامية، التي أقيم عليها نظام الحكم والحياة الاجتماعية للأمة، بالقاعدة الفكرية للإسلام ونظامه الاجتماعي للحياة (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 142).

إن العمل الإصلاحي في نظر «حزب الدعوة» يغفل حقيقة أن الواقع الاجتماعي للأمة، في الوقت الراهن، واقع فاسد من جذوره، وأن هذا العمل هو اعتراف ضمني بأن الواقع سليم في أسسه، وهو لا يحتاج إلا إلى الإصلاح والتنقيح. وفضلاً عن ذلك، فإن العمل الإصلاحي يبعد الأمة عن معركتها الرئيسية مع قوى الكفر، ويشغلها بأمور جانبية، ويسدل الحجاب على عيون الناس، بينما يطرحه الإسلام من متبنيات، وما يفرض عليه من أفكار وقوانين. وبحسب كلام السيد محمد باقر الصدر: «فطبيعة الدعوة الإصلاحية، إذن، لا تتفق مع طبيعة الإسلام وواقع الأمة اليوم. ولهذا كانت الدعوات الإصلاحية ترتكب خطأ بتقديمها دعواتها للأمة على أنها قضية الإسلام التي لا بد للأمة أن تتبناها. إن قضية الإسلام اليوم ليست مسألة منظمة تجمع الزكوات من بعض المحسنين.. وإنما هي قضية التغيير الكلي والانقلاب الشامل» (حزب الدعوة الإسلامية 1981-1989، جـ 1، 241 - 242، جـ 4، 47 - 48).

وفي مقابل ذلك – لم ترفض الدعوة الأعمال الإسلامية، إذا كانت تصب في خانة التغيير، أو تؤثر فيه من قريب أو بعيد. ففي رأي الدعوة أن تطهير المجتمع من الإنحلال، على سبيل المثال، والدعوة للفضيلة ومحاربة المسكرات والمخدرات، هي دعوات جيدة، ولكن يجب أن تكون جزءاً من عملية التغيير والانقلاب في الأمة، وتعبيرا عن عدم الرضا عن الواقع بأكمله.

وخلاصة ما قاله الحزب في هذا الموضوع، هو ما كتبه السيد محمد باقر الصدر عام 1961 في إحدى النشرات الحزبية الداخلية: «إن خطأ الدعوات الإصلاحية يكمن في وعيها، لا في عملها الإسلامي. ونحن، مع إيماننا بالدعوة الانقلابية الجذرية، لا نرى جواز إهمال المجال الإصلاحي، وإنما نرى أن يفهم بروحه الانقلابية وباعتبار أنه جزء من كل مما يريده الإسلام» (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 246).

وترتبط بموضوع التغيير، أيضا، مسألة أخرى مهمة، تتعلق بطبيعة المجتمع المعاش: هل هو إسلامي أم جاهلي؟

فمن المعروف أن هذه النقطة الجوهرية كانت موضع اختلاف بين فصائل الحركة الإسلامية. وقد ترتب عنها نتائج، منها ظهور الاتجاه التكفيري للمجتمع وظاهرة الهجرة والحديث عن جاهلية القرن العشرين، وما إلى ذلك من أمور.

وفي مناقشة «حزب الدعوة الإسلامية» لهذا الموضوع المهم، فإنه قد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – أنه لا يمكن اعتبار المجتمع المعاش مجتمعاً جاهلياً، لأن أفراده مسلمون وبعض أعرافه وتقاليده ومثله وقيمه وبعض قوانينه إسلامية. أما العلاقات غير الإسلامية الموجودة في المجتمعات الإسلامية، فهي إما فرضت من قبل المستعمر أو وجدت بسبب الجهل، أو جاءت إنبهاراً وتقليداً للحضارة الغربية المادية.

2 – من ناحية أخرى، لا يمكن اعتبار المجتمع إسلامياً، بسبب تأثر الكثير من أفراده بالفكر المادي، ولأن الإسلام لا يسود علاقات هذا المجتمع.

3 – بناء على ذلك، فإن هذا المجتمع هو مجتمع مختلط ومائع، حيث أفراده مسلمون متأثرون بالفكر المادي. وعلاقات التقليد والميوعة والعلاقات الجاهلية المفروضة من الكفار تطغى على باقي العلاقات الإسلامية.

يترتب على ذلك أن الدعوة تعمل في ظل هذا المجتمع المختلط المائع. لذا، فإن عليها واجب العمل الجاد لتغيير الأفراد، وتغيير العلاقات الموجودة بين المسلمين، إلى علاقات إسلامية كاملة لا يشوبها شيء (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 248).

ولو كان لنا أن نقارن هذا النوع من التفكير بنمط آخر ينظر إلى المجتمع على أنه كافر وضال، لاتضح لنا تقدم النهج الفكري «لحزب الدعوة» وانفتاحه على أوساط المجتمع ومحاولة كسب أفراده. فعلى سبيل المثال، يقوم فكر جماعة «المسلمون» (التكفير والهجرة) على أن المجتمع كله – بأفراده ومؤسساته ونظمه وقوانينه – هو مجتمع جاهلي لا ينفع معه العمل الإصلاحي، ما يترتب عليه تكفير المجتمع والدعوة إلى اعتزاله، كما فعل الرسول حينما هاجر من مكة إلى المدينة لتكوين أنصار له ثم العودة إليه مرة أخرى بعد تشكيل قوة تستطيع إقامة المجتمع الإسلامي (مصطفى 1992، 147 - 148؛ النفيسي 1995، 53).

وبهذا النوع من التفكير، استطاعت الدعوة أن تضع نفسها في موقع وسط بين من يعتبر المجتمع إسلامياً بصورة كاملة، ولا حاجة لإحداث تغيير فيه، وبين من يعتبر المجتمع جاهلياً كافراً ينبغي الهجرة منه.

الموقف من الحركات الإسلامية الأخرى

في ما يتعلق بهذه القضية، وأخذاً في الاعتبار تعدد الحركات الإسلامية العاملة في الساحة، فإن أدبيات الحزب ناقشت هذا الموضوع باستفاضة وإسهاب، وحُددت مجموعة من نقاط الإلتقاء مع الأحزاب الإسلامية، بحيث تشكل مساحة مشتركة للعمل السياسي والاجتماعي. ومن بين نقاط الإلتقاء: (1) الأهداف المشتركة، كالسعي إلى رضوان الله وتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية واتخاذ الإسلام منهجاً للحياة. (2) ضرورة التزام الأفراد بأحكام الشريعة الإسلامية. (3) الإيمان بالرابطة العقائدية الفكرية. (4) الإيمان بالعمل الجماعي. (5) نظرة أعداء الإسلام إلى الأحزاب الإسلامية نظرة عدائية مشتركة، لا تفرق فيها بين حزب إسلامي وآخر.

ويمكن تحقيق نقاط الإلتقاء عملياً عن طريق القيام بأعمال من مثل تأسيس مشاريع اقتصادية أو إنمائية أو زراعية والقيام بالنشاطات الثقافية المختلفة (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 162).

كما حددت الدعوة برنامج العمل الذي تتمسك به، في ما يتصل بهذا الموضوع، على الشكل الآتي: (1) الافتراض أن طريقة عمل الدعوة هي الخط العملي الإسلامي المناسب، ما لم يثبت أن هناك أفضل منها. (2) افتراض حسن النية والقصد في كل تنظيم إسلامي، ما لم يثبت العكس.

التمسك بقاعدة: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان». ويكون ذلك من خلال مجموعة من النقاط، منها التفتيش عن نقاط الإلتقاء والتعاون مع التنظيمات الإسلامية الأخرى، بطريقة حزبية، والتعاون مع العاملين للإسلام بشكل فردي. ودعوة الأحزاب الإسلامية إلى الالتزام بقاعدة «سابقوا إلى الخيرات» في العمل الاجتماعي (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 49).

يتصل بهذا الموضوع أمر مهم آخر، يتعلق بموقف الحزب من مسألة التعددية السياسية. فقد أقر الحزب في أدبياته بالتعددية السياسية، واعتبر التعاون

مع الجماعات الأخرى أمراً مهماً ومطلوباً، حيث أُعتبر أن تعدد الأحزاب الإسلامية هو اختلاف بالاجتهاد حول المواضيع والقضايا السياسية والاجتماعية وكيفية التحولات التي تجرى عليها (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 308).

وفي البيان والبرنامج السياسي لـ «حزب الدعوة الإسلامية»، جعلت مسألة إطلاق حرية العمل السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية، والعمل النقابي والجمعيات المهنية، من أولى القضايا التي يقوم بإقرارها نظام الحكم المقترح من قبل الحزب (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 301). كما اعتبرت قضية حق المواطنين في تشكيل أحزاب أو جمعيات، أو منظمات سياسية، أمراً يجب على الدولة ضمانة (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 52).

المسألة المذهبية

تعتبر المسألة المذهبية على الساحة العراقية بالخصوص، أو ساحة العمل الإسلامي على وجه العموم، أمراً في غاية الأهمية، حيث تبني الحزب لمذهب معين قد يجعله حكراً على أفراد هذا المذهب دون سواهم. وانطلاقاً من واقع المسألة المذهبية في العالم الإسلامي، حيث يتوزع المسلمون بين عدة مذاهب، وبما أن نشأة الحزب كانت في جو شيعي ارتباطا بخصوصية نشأته في مدينة النجف الأشرف، أو كون قياداته جميعها شيعية، فإن هذه المسألة كان لا بد من طرحها للنقاش في أدبيات الحزب، دفعاً لأي إشكال أو تساؤل يمكن أن يثار من هنا أو هناك. فقد حرص الحزب على التأكيد دائما على تجاوزه لمسألة التعصب المذهبي، ودعا إلى إزالة الحواجز النفسية بين المسلمين وأن يطلع الجميع على أفكار الآخر، وأن يتحدوا في مواجهة أعدائهم. كما تم طرح عدد من الخطوات العملية في هذا الخصوص منها: (1) تشجيع الأبحاث الفكرية والاجتماعية والسياسية من أجل التوحيد بين المسلمين. (2) التزاور بين أهل المذاهب الإسلامية. (3) التعاون ضمن نقاط الإلتقاء المشتركة. (4) القيام بأعمال سياسية واجتماعية مشتركة، بين التجمعات السياسية ذات الانتماءات المذهبية المختلفة.

وتجاوزاً لسياسات التمييز الطائفي داخل المجتمع العراقي، أقر برنامج عمل حزب الدعوة إلغاء هذه السياسات في الحياة السياسية، كما ضمن للفرد حريته في اعتناق أية فكرة أو معتقد، والحق في ممارسة الشعائر الدينية والطقوس العبادية (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 61).

الموقف من الأقليات

حينما نتحدث عن الأقليات، فإننا نقصد هنا الأقليات القومية والدينية التي يتشكل منها المجتمع العراقي. ففضلاً عن المسلمين، توجد أقليات مسيحية ويهودية وصابئة. وكما يوجد العرب، يوجد الأكراد الذين يشكلون أكبر أقلية قومية داخل العراق. ومن الطبيعي لنظام الحكم، إذا أراد الاستقرار في العراق، أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التركيبة متعددة القوميات للمجتمع العراقي.

بناء على ذلك، فقد طرح البرنامج السياسي لحزب الدعوة المسألة على طاولة البحث، معتبراً أن من أهم مسؤوليات الحكومة المقبلة، ضمان حقوق المواطنة دستورياً لأبناء الأقليات القومية والدينية، كالتركمان والآشوريين والكلدان والصابئة، وضمان حقوقهم في المشاركة السياسية والانتخابات، وتخصيص مقاعد لهم في المجلس الوطني تتناسب مع حجمهم السكاني، وضمان حرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية. هذا فضلاً عن حماية حقوقهم الثقافية والتعليمية، ومنع ممارسة أي اضطهاد سياسي أو ديني أو عنصري بحقهم (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 50 - 61).

وفي ما يتعلق بالقضية الكردية، تحديدا، التي ما فتئت تشكل عبئاً على كل حكومة عراقية، خصوصاً لجهة ما يتعلق بحق الأكراد في الاستقلال وتكوين دولة مستقلة، أو حقهم في الحكم الذاتي، فإن الحزب، وبالرغم من تعاطفه مع الأكراد، لم يقر حقهم في الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة. ويبدو أن هذا راجع لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، منها الحرص على وحدة العراق وقوته وعدم إغضاب دول الجوار التي فيها مشاكل للأقليات الكردية. غاية ما فعله الحزب هنا هو إقرار حق الأكراد في حكم ذاتي حقيقي، وضمان ممارسة الشعب الكردي لثقافته ولغته. كما ضمن البيان للأكراد الحق في المشاركة السياسية في النظام السياسي ومؤسسات الدولة، وإلغاء سياسة التمييز العنصري، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووضع خطة لإعادة إعمار كردستان (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 59 - 60).

وهذا الطرح في الواقع لا يختلف، من حيث الصورة النظرية، عما طرحته الأنظمة المتعاقبة في العراق. لذا لا بد للحزب من دراسة القضية الكردية بصورة جدية، وأن يجد لها حلولاً عملية واقعية. وإلا، فإن القضية الكردية ستشكل قنبلة قابلة للإنفجار في أية لحظة بوجه أي نظام سياسي قادم.

أخيراً، وليس آخراً، فقد حاولنا في هذا البحث رصد بعض معالم الفكر الحركي بـ «حزب الدعوة الإسلامية»، منها ما يتعلق بأصل النشأة وشرعية التنظيم والأهداف المرحلية والغائية، فضلاً عن دراسة رأي الحزب في العديد من القضايا الفكرية والعملية كنظام الحكم، والعمل الإصلاحي والتغييري، ومواقفه من المسألة المذهبية والأقليات الدينية والقومية، وما إلى ذلك من أمور.

وتبقى في النهاية مجموعة من الملاحظات والنتائج التي يمكن أن تخرج من مجموع ما طرحناه من الفكر الحركي لحزب الدعوة الإسلامية:

1 – تأثر الحزب بأفكار بعض التنظيمات الإسلامية التي سبقته في ساحة العمل الإسلامي، وبخاصة «حركة الإخوان المسلمين» و«حزب التحرير». وتتجلى مواضع التأثر هذا في تبني المرحلية في العمل والتركيز على العمل الثقافي والعمل السياسي، وتبني أهداف عامة، على نحو «الوقوف بوجه الهجمة الاستعمارية الغربية» و«نشر رسالة الإسلام في العالم كله».

2 – حاول الحزب أن يعطي لنفسه شخصيته وهويته المستقلة. فعلى الرغم من تبنيه لأطروحة العمل المرحلي، إلا أن المراحل التي تبناها تختلف في أهدافها ووسائلها عن تلك التي تبناها «حزب التحرير» أو «حركة الإخوان المسلمين». كما أن ثقافة الحزب في مستوياتها المتعددة مختلفة، إلى حد ما، عن تلك الموجودة في التنظيمات الإسلامية الأخرى. والأمر نفسه يصدق في نظرة الحزب لطبيعة المجتمع.

3 – أن الحزب حاول أن يوازن، في بناء شخصية الداعية، بين الجانب الروحي الإيماني وجانب الوعي السياسي، فلم يركز على أحدهما على حساب الآخر. وهو بذلك يحاول أن يتجنب ما أشيع عن «حركة الإخوان المسلمين» من تغليبها الجانب الروحي على جانب الوعي السياسي، وما يظهر على «حزب التحرير» من تركيز على الوعي والثقافة على حساب البناء الروحي والإيماني. وهذا الأمر يظهر جلياً خلال استعراض مستويات الثقافة الحزبية، وأقسام الثقافة الفكرية للدعوة التي تم ذكرها في البحث.

4 – أن المرحلية وإن كانت طرحاً إيجابياً لتحقيق أهداف الدعوة، إلا أنها كانت وفي الوقت نفسه، عائقاً أمام ثبات الدعوة في وجه سياسة المواجهة والقمع

التي اتبعها النظام العراقي مع الحزب. فعملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليست واضحة بدقة في أدبيات الحزب. كما أن الحزب انتقل من المرحلة الفكرية إلى المرحلة السياسية، قبل استكمال مستلزمات المرحلة الأولى من تكوين الأعوان والأنصار، ما سهل مهمة النظام العراقي في اعتقال أفراده وإعدامهم، بل وحتى إعدام السيد محمد باقر الصدر وتفكيك بنية الحزب داخل العراق وتدميرها من غير أن يواجه مقاومة فعالة وحقيقية.

5 – تأثر بعض أفكار الحزب بالطبيعة الاجتماعية والمذهبية والقومية للمجتمع العراقي. فالموقف من الحركات الإسلامية الأخرى نابع من حقيقة وجود تنظيمات إسلامية أخرى، داخل العراق، يقتضي التعاون والالتقاء معها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. كما أن سياسة النظام العراقي المضادة لأي تحرك إسلامي، مهما كان شكله، فرضت مثل هذا النوع من التفكير بالتعاون وقبول الطرف الآخر. صحيح أن الغالبية من أفراد الشعب العراقي هم من الشيعة، إلا أن هذا لا ينفي وجود نسبة لا يمكن تجاهلها من اتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، ما يقتضي النظر بحرص إلى هذه المسألة من أجل عدم إثارة الحساسيات والمشاكل. أضف إلى ذلك، أن تعدد القوميات داخل المجتمع العراقي لا بد وأن يفرض توجهاً لدى الحزب باحترام أفراد هذه الأقليات وإشعارهم بخصوصيتهم ومحاولة إعطائهم بعضا من الامتيازات التي تحقق ذاتهم وهويتهم.

6 – عدم وضوح شكل نظام الحكم الذي يسعى الحزب لإنشائه. فقد كان الحزب يدعو إلى النظام القائم على أساس الشورى. إلا أنه وبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979، تحول عن الشورى لصالح نظرية «ولاية الفقيه». ولما رأى أن هذه النظرية قد لا تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي تحول منها إلى شكل آخر، يدمج بين الشورى وولاية الفقيه.

إن مثل هذا الأمر قد يضر بمصداقية أصالة الحزب الفكرية ويجعله عرضة للتقلبات السياسية، ما يستدعي ضرورة التوصل إلى صورة نهائية لنوع النظام السياسي المستهدف إنشاؤه.

المصادر العربية

الصدر، باقر محمد

1990 الإسلام يقود الحياة. دار التعارف، بيروت.

المؤمن، علي

1993 سنوات الجمر، مسيرة الحركة الإسلامية في العراق، 1986 - 1957، لندن، دار المسيرة.

النفيسي، عبدالله

1995 الفكر الحركي للتيارات الإسلامية. دار الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

حزب الدعوة الإسلامية

1989 - 1981 ثقافة الدعوة الإسلامية، 4 أجزاء، المركز الإسلامي للدراسات السياسية، إيران.

1992 برنامجنا، البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية، لندن.

شبر، حسن

1989 العمل الحزبي في العراق، 1908 - 1958، دار التراث العربي، بيروت.

مشكور، سالم

1993 «اتجاهات المعارضة العراقية، تفاوت الآراء والبرامج»، شؤون الأوسط، فبراير، العدد (16) 14 - 32.

مصطفى، هالة

1992 الإسلام السياسي في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

المصادر الأجنبية

Aziz, T.

1993 "The Role of Muhammed Baqir AL-Sadr in Shi'i Political Activism in Iraq from 1958-1980." International Journal of Middle Eastern Studies 25: 207-222.

Batutu, H.

1981 "Iraq's Underground Shi'a Movements: Characteristics, Causes and Prospects." Middle East Journal 35 (Autumn): 578-594.

Benjio, o.

1985 "Shi'is and Politics in Bathi Iraq" Middle Eastern Studies 22 (Jan): 1-15.

Dekmejian, H.

1985 Islam in Revolution. New York: Syracuse University Press.

Helms, C.

1984 Iraq, Eastern Flank of the Arab World. Washington D.C.: The Brooking Institute.

Willey, J.

1992 The Islamic Movement of Iraqi Shi'a. Boulder and London: Lynne Rienner Publishers.

مجلة العلوم الاجتماعية

في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية»
عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن
مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من
قسم الاشتراكات مباشرة،

أو الكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

ص.ب: 27780 صفاة – الكويت 16055 فاكس: 4836026 - (00965)
أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين
التاليين: 4836026 - 4810436-(00965)

ثمن المجلدات للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد : أربعة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب : ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

A Study in the Political Ideology of al - da'wa al - Islamyya party

*Hamed Al - Abdullah**

This paper seeks to study the political ideology and thoughts of "al-da'wa al-Islamiyya" (the Islamic call) party in Iraq. Since the formation of the party in 1957 or 1958, it became a major factor in contemporary Iraqi political affairs, and one of the most powerful opposition groups to the Iraqi regime.

This study is divided into three parts. In the introduction, a historical background about the party and its formation are given. In the following part, the party's ideology and positions regarding many political issues are studied. Among these issues:

- The Party's aims and goals
- The Islamic state
- The revolutionary cause
- Secterianism
- The Islamization of the society.

(*) Political Science Department, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University.